

الجامعة والسياسة في الجزائر: مشروع المجتمع بين مطرقة السلطة وسندان الأيديولوجية لمحة تاريخية

مختار مروفل(*)

أستاذ محاضر، قسم علم الاجتماع، جامعة معسكر، وباحث متعاقد بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران - الجزائر.

مقدمة

تعد المسألة البيداغوجية وتقديم التكوين، من المهام الأساسية التي تضطلع بها المؤسسة الجامعية. فالطلبة وهيئة التدريس والإدارة، مكونات ثلاثة استحدثت لتحقيق الغرض ذاته، لكن السؤال الذي يواجهنا هنا، هو تحت أي شرط من الشروط المادية يتم إنجاح هذه العملية؟ فالنشاط البيداغوجي ليس بالعامل الوحيد الذي يتمحور حوله وجود الطلبة، إذ إن الخدمات الاجتماعية (C.O.U.S) والأحياء الجامعية والأنشطة الثقافية... إلخ. كلها عناصر تؤكد أهمية وجود العتاد المادي والمعنوي وتأثيراته في المردود التربوي، لذلك لم تغفل العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتها هذا الجانب، حيث انتبهت وذلك منذ أزيد من قرن - كما هي الحال مع مدرسة شيكاغو-، إلى أهمية تأثير المجال بأبعاده الواسعة المختلفة في مجمل الممارسات الاجتماعية^(١).

من هنا فإن تسطير الأهداف البيداغوجية وإنجاح العملية التعليمية، يعدّان شرطين أساسيين، مرهونين بالحيز المكاني المتمثل بالجامعة وباستعمالاتها المختلفة، لكن دون أن يفصل ذلك كله عن السياق المدني والحضري، وما اشتمل عليه من حمولة زمنية وتاريخية يكون قد نشأ فيها. إن الحياة المعرفية والحياة الحضرية بحسب هذا التصور، هما شرطان متلازمان لا يمكن الفكك بينهما أو تجاوزهما، وذلك أثناء أي

(*) البريد الإلكتروني:

moktariada@yahoo.fr.

(١) في حقيقة الأمر إن مسألة العلاقة في ما بين البعد المجالي والبعد الاجتماعي وأيهما أسبق، كانت دوماً محل نقاش وجدال في ما بين المتخصصين في هذا الباب، فعلماء الاجتماع الحضري في فرنسا من أمثال، Le Febvre، Halbwachs، Le Petit Remy و Nounchy-Maffessoli وغيرهم، على الرغم من اختلاف وتنوع مقارباتهم ومواضيع بحثهم، إلا أنهم مجمعون على أهمية العامل الاجتماعي وقدرته التحكمية في البنى المجالية، وليس العكس، على الدرب نفسه سارت مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية، في العشرينيات من القرن الماضي، حيث اعتبرت الوسط السكاني صورة ثقافية للمجموعات التي تقطنه، حول هذا الطرح، انظر على سبيل المثال (Lannony, 1996: 25).

عمل تحديثي أو تطوير للمجتمع وتنمية شروطه الفكرية والمادية. وعليه فإن التفكير في مثل هذا الموضوع يتطلب منا الوقوف على عدة نقاط أساسية نذكر منها هنا على سبيل المثال، العلاقة التي تجمع بين تهيئة مجال الجامعات والمرافق التابعة لها، بالمجال الحضري وما يتصل به من أبعاد سياسية واجتماعية وكذا ثقافية التي تشكلت في إثر هذه العلاقة. من هنا نتساءل: كيف تدخلت السلطات العمومية في الجزائر، في تهيئة الخارطة الجامعية ضمن الحواضر والمدن الكبرى؟ كيف يمكن وصف وتفسير جدلية العالم والسياسي في الجزائر؟ ما هي مآلات مشروع المجتمع الذي كانت الجامعة مطيحاً رئيساً له في وقت من الأوقات؟ هل الطلبة رقم أساسي في البناء والتنمية المستقبلية، أم هم مجرد حشد تكميلي تحتاج إليه كل من السلطة ومن المعارضة السياسية في رسم الصورة المؤسسية؟

حول هذه التساؤلات وغيرها التي ستكون موضوع هذا المقال، سنقف تباعاً أيضاً عند أهم المحطات التاريخية المتعلقة بتعمير المدن والحواضر مادياً وديمغرافياً، بالوسائل والمعدات الموجهة أساساً لتكوين بنية جامعية ونخب إنسانية نوعية، أنيط بها فعل النهوض والارتقاء بالمجتمع وفق الشروط الوطنية والدولية، وذلك بعد العقود الطويلة من التخلف والجهل التي طالت من جراء الهيمنة الاستعمارية، إن الجامعة الجزائرية اليوم وعلى الرغم من مرور خمسين سنة من الاستقلال، لا تزال - للأسف - في أدنى السلم؛ وذلك بحسب التصنيفات الدولية المتخصصة^(٢)، وهذا بسبب العراقيل البيروقراطية وسوء التسيير الذي أصاب هذا القطاع الحيوي منذ لحظة تأميمه وإرجاعه إلى الحضيرة الوطنية.

أولاً: تهيئة المجال الجامعي، لمحة تاريخية

تميز القطاع العمومي الخاص بالتعليم العالي في الجزائر، غداة الاستقلال ما بين ١٩٦٢ - ١٩٧١ بالتوجيه والمراقبة السياسية، ففي إطار ما كان يعرف حينها باسم ثلاثية الثورة الصناعية والزراعية والثقافية، تبنى المخطط الرباعي الثاني استراتيجية ديمقراطية التعليم العالي حيث شرعت الدولة بموجب ذلك، في تدشين سلسلة من البنى التحتية ذات الصلة بالقطاع الجامعي فبدأت سنة ١٩٧٧ ببناء تسعة أحياء جامعية. لكن التزايد المتسارع لأعداد الطلبة والتأخر في تسليم المنجزات، دفع بالسلطات العمومية إلى تبني مشاريع مستعجلة حيث واجهت هذا الإشكال، بابتداع ما بات يعرف لاحقاً باسم المراكز الجامعية القريبة وذلك لأول مرة.

(٢) لم تظهر ولا جامعة مغربية واحدة على لائحة الخمسمئة جامعة، في التقييم العالمي الشهير الذي يجريه سنوياً معهد التعليم العالي التابع لجامعة «جيو تونغ» شنغهاي (Shanghai Tio Tong)، ولا حتى في تصنيف منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، الذي اعتمدت شروط التصنيف فيه، على الجودة الأكاديمية والممارسات الجيدة والسياسات العلمية المتبعة من قبل كل دولة على حدى، للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع (انظر: الصديقي، ٢٠٠٧: ٧٠ - ٩٣)

في الوقت عينه واصلت السلطات العمومية مجهودها، حيث أعدت من أجل استقبال ٩٩,٥٠٠ مقعد بيداغوجي، تسع جامعات وستة مراكز جامعية وخمسة معاهد. كما وفرت في هذا الإطار ٤٨,٥٠٠ سرير، ترجمت في إنجاز خمس وعشرين حياً جامعياً وسبعة مراكز صحية جامعية أي ما مجموعه ٧١٠٠ سرير، وذلك من أجل إتمام مشاريع البنية التحتية.

أما على مستوى ولايتي وهران وقسنطينة، فإن مشاريع التهيئة باشرت أعمالها داخل الجامعة حيث تم تخصيص بعض الأجنحة لإيواء الطلبة وذلك سنة ١٩٧٥.

يأتي ذلك في انتظار إتمام إنجاز ثلاثة أحياء جامعية في وهران، والتي استقبلت بالفعل الطلبة في السنة ذاتها. تواصلت مشاريع الدولة في هذا الاتجاه بعد ذلك، حيث تعززت ولاية تيارت بجامعة خاصة بالدراسات التقنية، إذ استقبلت سنة ١٩٧٥ حوالي ٨٠٠٠ مقعد بيداغوجي، هذا إضافة إلى إنشاء الأحياء الجامعية التابعة لها. وانطلقت في السنة نفسها أشغال جامعة باب الزوار (U.S.T.A) التي شملت معها بناء الأحياء الجامعية. ومن أجل تدارك التأخر والنقص في الإنجازات، تم بناء مراكز جامعية موقفة في كل من تيزي وزو وباتنة، سطيف مستغانم وكذا بلعباس. ومع اقتراب نهاية المخطط الرباعي الثاني سنة ١٩٧٧، تسارعت أشغال البناء في هذا القطاع، حيث تم إنجاز معهدين؛ الأول للهندسة المدنية والثاني للإلكترونيك؛ هذا إضافة إلى بناء مكاتب وأحياء جامعية أخرى وذلك في كل من تلمسان، تيزي وزو وسطيف.

لكن على الرغم من الإنجازات المذكورة أعلاه، فإن الدخول الجامعي في سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ تميز بصعوبات كبيرة، بسبب الاستعمال الكثيف من قبل الطلبة للمرافق الموجودة. بمعنى آخر؛ إن اصطدام الطلبة بضعف الأماكن المتاحة في الإقامة وفي السكن الجامعي وقتلها تسبب في إشكالات تنظيمية وتسييرية، «حيث سجل حجم الإيواء في هذا الإطار تأخراً كبيراً بلغت درجته ٢٠ نقطة، مخالفة بذلك توقعات التخطيط الرسمي لها. لقد بلغ النقص في ذلك حدود ٨٠٠٠ سرير، الشيء الذي أثر سلباً في المردودية البيداغوجية ومن ثم على نوعية الشهادات الجامعية بسبب الاكتظاظ وسوء التسيير الإداري» (Bennoune, 2000: 394). أعتقد أن هذا شاهد واضح على أثر الشروط المادية في المردودية البيداغوجية.

ثانياً: في الثمانينيات، العشرية الرمادية

لم تختلف فترة الثمانينيات عن العقد الذي سبقها، بل كانت نتاجاً حقيقياً لحصاد السبعينيات وسياسة إصلاح التعليم العالي المتعثرة، حيث ازداد الانفجار الديمغرافي في الجامعات بنسب مهولة، فمن ٥٠ ألف طالب مسجل سنة ١٩٧٨ إلى ١٠٠ ألف في الدخول الجامعي سنة ١٩٨٤ - ١٩٨٥، ليقفز العدد سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى حدود ٢٠٠ ألف طالب؛ أي بزيادة في متوسط حجم النمو، ارتفعت أعداد من ٨٥٠٠ طالب في المرحلة الأولى إلى ١٦,٥٠٠ في المرحلة الثانية. لقد تزامن ذلك مع الأزمة المالية الخانقة التي عرفتها البلاد في تلك الفترة، ما أدى إلى توقف المشاريع وتعطل التنمية في مختلف القطاعات. زادت هذه الوضعية من تعميق الأزمة على مستوى المؤسسة الجامعية، وأدت إلى هجرة الأدمغة،

وخصوصاً بعد سياسة تعريب التعليم العالي، التي انتهجتها الدولة، في الوقت الذي كانت فيه جل «النخب النوعية» مكونة في غير اللغة العربية.

أمام تنوع المعضلات المادية والديمقراطية، وحالة الاحتقان والتذمر الاجتماعيين التي عرفتها البلاد في الثمانينيات مع استفحال أزمة البطالة والسكن، لم يكن لدى القائمين على الشأن الجامعي من تدبير، «سوى الاهتمام والتركيز على ضمان مقاعد بيداغوجية للطلبة الجدد، كحد أدنى يمكن للسلطات العمومية أن توفره لمواطنيها، مقابل الحصول على السلم الاجتماعي داخل الجامعة (Ghalamallah, 2007: 40-52). إن التسيير الإداري للجامعة في مثل هذا المناخ أعطى الأولوية للكمّ على حساب الكيف، فاستبدلت مقاييس الكفاءة والاستحقاق في التفوق والتكوين الجامعي الذي يمنح الأولوية للبعد العلمي والبيداغوجي، بمقاييس ومعايير تعطي الأسبقية للأحجام والأعداد التي يحتاج إليها في الواقع الخطاب السياسي الرسمي في المناسبات. أفقدت هذه الظروف المتراكمة المؤسسة صديقتها وقيمتها؛ إذ لم يكن يعني المسؤولين سوى الأرقام والأعداد، التي أفرغت المؤسسة من محتواها وحولتها إلى مجرد واجهة مقطوعة الصلة بالحياة الاجتماعية ككل. (وهذا ما يوضح بجلاء علاقة البعد المادي بالمردود التربوي).

إن المناخ العام الذي كان يطبع الحياة الجامعية في فترة الثمانينيات، ميزته حالة التدهور الشديد على مستوى الخدمات الاجتماعية، وغياب قوانين واضحة تضبط العمل البيداغوجي وتدني مستوى الدراسة وانتشار حالة الإحباط والتذمر. بمعنى آخر؛ لقد كانت الشروط ناضجة لحدوث غليان وانفجار اجتماعيين، توجّح في الأخير بأحداث تشرين الأول/أكتوبر الشهيرة سنة ١٩٨٨.

ثالثاً: في التسعينيات، العشرية السوداء

استمرت الوضعية على مواصلة التراجع، واستمر معها بالموازاة التزايد الديمغرافي على مستوى الجامعة، لقد ارتفع عدد الطلبة من ٢٠٠ ألف ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى ٥٤٣ ألفاً ما بين سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، لكن في المقابل لم تعرف البنى التحتية ولا المرافق الأساسية التقدم نفسه، بل كثيراً ما كان المتاح منها عرضة للإهمال والتسيب. إن الجامعة في فترة التسعينيات هي مثال للعزلة ولسوء التوجيه وعدم الاستقرار. لقد فقدت المعنى والفعل التربويين في الوقت الذي فقدت فيه وجهتها الاجتماعية. تزامن ذلك مع تدهور الوضع الأمني الذي انخرط فيه المتناحرون على السلطة في البلاد، وأدى ذلك إلى تهديد حقيقي وخطير ينذر بانهايار كيان الدولة ووحداتها المؤسسية، فلم يعد من اهتمام لدى المسؤولين في مثل هذه الحالة، سوى التفكير في المحافظة على الجانب الشكلي والمظهري للجامعة؛ وهذا بغض النظر عن الأوضاع المزرية والحادة، التي طاولت شروط الحياة وشروط العمل الخاصة بالمعنيين وبالطلبة على حد سواء. لقد قدرت الوزارة عدد الذين تركوا البلد واتجهوا نحو الخارج ما بين سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١ بألف أستاذ باحث، جلهم من الأطباء والعلميين والتقنيين.

تزامن ذلك مع موجة العنف الدامي التي شملت مختلف أرجاء البلاد، حيث كان للجامعة نصيب منها راح ضحيته الكثير من الأساتذة والباحثين والكتاب والصحفيين، إلى درجة أن أصبح ذلك سمة بارزة واتجاهاً مقصوداً ومخططاً له، من قبل صنّاع الموت في البلاد أطلقت عليه الصحف آنذاك اسم «التطهير الفكري» (Intellectocide)^(٣)، فأصبح الجامعيون الذين لم يكتب لهم الخروج والنفاذ بجلودهم بعيداً من أرض الوطن، في أوضاع من الخوف والرعب لا يحسدون عليها. اتسم سلوك وموقف النخب الجامعية التي بقيت في البلاد في فترة التسعينيات بين الهروب من هذا الشعور الدراماتيكي إما بالهجرة أو بالانطواء على الذات أحياناً، أو بالمواجهة والتحدي ورفض الاستسلام للوقوع المريع أحياناً أخرى. لقد لخص الكاتب الصحفي الطاهر جاووت حينها هذه الوضعية، بمقولة أصبحت في ما بعد شعاراً شهيراً يؤرخ لمكانة المثقفين في تلك الفترة حيث قال، «إذا قلت تقتل وإن لم تقل تقتل فلتقل ولتقتل»، فكان هو من بين الأوائل المغتالين الذين دفعوا الثمن وذلك في يوم ٣ أيار/مايو من سنة ١٩٩٢.

رابعاً: في الألفية الثالثة، شراء السلم الاجتماعي

بعد مشاهد الدمار والظلام التي عاشتها الجزائر، طيلة العقد الأخير من الألفية الثانية، انتقل البلد إلى مرحلة جديدة اتسمت بنوع من الاستقرار السياسي والمالي الناتج من قناعة المتناحرين السياسيين بانعدام الأفق والمخرج، الذي راهنوا عليه طوال السنوات العشر من تبادل الخراب والقتل ولجوئهم الأخير إلى ما بات يعرف «بالوثام والمصالحة» الوطنية.

ترافق ذلك مع انتعاش نسبي في أسعار النفط العالمية، الشيء الذي انعكس بالإيجاب على تحسين مؤشرات التعليم، فارتفعت نسبة الانخراط في التكوين، وازدادت أعداد الجامعات والمراكز، وارتفع معدل الإنفاق على التعليم العالي وعلى المرافق التابعة له وعلى الخدمات الاجتماعية، حيث انتقل ذلك من نسبة ١٨, ٠ بالمئة سنة ١٩٩٧ إلى ١ بالمئة سنة ٢٠٠٠، أي بزيادة بلغت ٢١ مليار دينار جزائري من عموم الناتج الوطني الخام PNB. في هذا الإطار دعمت البنية التحتية الخاصة بالتعليم العالي، وذلك إلى غاية سنة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧^(٤)، بـ ٢٧ جامعة و١٦ مركزاً جامعياً و١١ معهداً عالياً و٤ مدارس عليا، يأتي هذا الارتفاع في حجم النمو

(٣) عرفت سنة ١٩٩٢ سلسلة من الاغتيالات، أصابت عدة وجوه من الجامعيين والمثقفين، كان من بينهم الصحفي الطاهر جاووت والمختص الاجتماعي الجيلالي اليابس في ١٦ آذار/مارس، ثم الطبيب والكاتب، الهادي فليسي في ١٧ آذار/مارس والمختص النفساني محفوظ بوسبسي في ١٥ حزيران/يونيو، بعدها بيومين تم اغتيال المختص الاجتماعي محمد بوخبرة، في أثر هذه الاغتيالات الممنهجة، تأسست في باريس يوم ٢٢ من شهر حزيران/يونيو ١٩٩٢، الهيئة الدولية لمناصرة المثقفين الجزائريين المعروفة باسم CISIA.

(٤) يبيّن موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عدد الهياكل والمؤسسات الجامعية في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧: انظر الجدول على الموقع التالي: <<https://www.mesrs.dz/ar/accueil>>.

ضمن إطار مساعي الوزارة المتفائلة، التي تود «تطهير الوضعية وذلك بالرجوع إلى المقاييس العالمية في تنظيم مؤسسات التعليم العالي»^(٥).

هل هناك من مبشرات تنبئ بذلك؟ أم أن العملية لم تخرج عن إطارها الشكلي المعتاد؟ في الحقيقة؛ إن الهوة لا تزال شاسعة، بين ما يتصوره المسؤولون وبين ما ينتظره المجتمع من الجامعة من جهة، وبين ما تنظمه المراسيم والقوانين المكتوبة وما يتسم به الواقع الحقيقي من جهة أخرى. ففي الحالة الأولى «لا يزال التوجيه الجامعي للطلبة غير منتج بسبب انعدام حقيقي للرغبة في التحصيل المترتب أساساً عن استشعار عام منتشر، يستلهم تماثله من حالة البطالة الموجودة في أوساط الشباب المتخرج» (Derguini, 2007: 40-52).

إن احتكار الدولة لقطاع التعليم، وعدم إشراك «الفئات الميسورة من المجتمع» في هذا المجال الحيوي، - بما أن الوزارة الوصية تتحدث عن الرجوع إلى المقاييس العالمية - من شأنه أن يثبط ويفوّت الفرصة على استحداث انطلاقة حقيقية يلتقي فيها المجتمع بالمعرفة إذ «إن تحرير الطلب الاجتماعي وتنامي نوعيته، يأتي في صلب أي دينامية تعمل على إنتاج المجتمع» (Derguini, 2007: pp 40-52)، وعليه فإن عدم تكافؤ العرض في ما بين الطلب الاجتماعي من جهة وحاجة المجتمع الحقيقية إلى المعرفة من جهة أخرى، يترتب عليه بالضرورة عدم التكافؤ بين المؤسسة الجامعية وبين المجتمع ككل، حينئذ تصبح الجامعة بلا معالم والطلبة بلا أمل، فينقطع حبل الوصل بين التنمية وبين التكوين، وتصبح الاهتمامات والأولويات خارج النص.

أما عن الحالة الثانية، فما زلنا نشهد إلى اليوم، أن الهاجس الأول للمسؤول الجامعي في تسيير هذا القطاع هو التأمين الهادئ والرتيب للأوضاع، البعيد من أجواء المشاكل والإضرابات وإشاعة الاضطرابات، وليس التفكير في العلمية والنوعية والفعالية البيداغوجية النجاح الأكبر بالنسبة إليه، هو الخروج بموسم دراسي منته في آجاله المحددة دونما اختلالات أو مطالبات تعترض هذه الغاية. فلا يضر مع توافر المداخيل المالية وارتفاع أسعار النفط، غياب المستوى وتكوين النخب الفاعلة، فلا ضير إذا مع هذا المناخ من الإبقاء على حالة (الاستقرار الأجوف)، بدلاً من الدينامية الخلاقة التي تصل المجتمع بالجامعة وتمكن من السير على طريق التنمية الحقيقية!

خامساً: الإصلاح وأثره في الطلبة

إذا ما أردنا توصيف نوعية الطلبة الذين تعاقبوا على الجامعة في الجزائر، جيلاً تلو الجيل، فلا بد من ربط ذلك بالتحويلات التي عرفها تسيير هذا القطاع الحيوي في البلاد. إن مرحلة الإصلاحات الكبرى التي بدأت سنة ١٩٧١ وشملت مختلف القطاعات، هي

(٥) وزارة التعليم العالي، إعادة تنظيم التعليم العالي، اقتراحات مديريةية التعليم والتكوين - الجزائر (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، ص ١٥ - ١٦.

بحسب الأستاذ جمال غريد، عملت على إنعاش «الثقافة الوطنية» داخل الجامعة، فالمرحلة هي مرحلة الحماس الوطني التي تبنتها دولة الحزب مع مطلع الاستقلال، لذلك ستؤسس لظهور جيل جديد من الطلبة لم تعرفه الجامعة الجزائرية من ذي قبل، حيث كان «الطالب الكلاسيكي» - يقول غريد - ذو المواصفات البرجوازية، المشبع بالقيم المدنية والحداثة والمتحدث باللغة الفرنسية يملأ المكان ويكون رؤية مجتمعية مستقبلية، انطلاقاً من مجال الجامعة معقل ثقافته وحسن أفكاره الرئيسي.

إن إصلاحات ١٩٧١ المفعمة بالروح الوطنية التحررية، نظرت إلى الجامعة على أنها لا زالت تتبع تحت سلطة الاحتلال، لذلك وجب تحريرها وتخليصها من «الاغتراب الثقافي» والعلمي وجعلها تتوافق مع حاجات البلاد. هذا المشروع كان له الأثر البالغ في الطالب الكلاسيكي الذي نُحيّ جانباً، فاستسلم لتهميش وسار في طريق الزوال والاختفاء لأن الظرف لم يعد يخدمه. لقد دقت ساعة أفوله وإخلائه للمكان لصالح نوع آخر من الطلبة؛ إنها ساعة مجيء «طالب الأغلبية» - يواصل غريد قائلاً -، الذي جاء مع بداية السبعينيات من مناطق عميقة في البلاد فهو معرب اللغة ذو ثقافة إسلامية. هذا التباين في الأيديولوجيات والرؤى، حول الجامعة إلى مكان صراع واستقطاب في ما بين الجانبين، فطبيعة النزاع كانت تعبر في عمقها عن خلاف موجود بين رؤيتين متباينتين، حول مشروع المجتمع والتصور المستقبلي له.

لذلك كان الطالب الكلاسيكي ينظر إلى طالب الأغلبية، على أنه ريفي غير متمدن وأنه غير مؤهل لتسيير المجتمع، في حين كان طالب الأغلبية ينظر إلى الطالب الكلاسيكي على أنه تغريبي منسلخ عن القيم الوطنية التي قامت من أجلها ثورة التحرير. عموماً إن الجامعة التي عُهد إليها تحديث المجتمع، بحسب غريد، تقف اليوم في حالة دفاع بسبب سياسة الهيمنة والاستئثار «الدولي»، الذي أمم القطاع التربوي مثلما يؤمم قطاع التصنيع والمحروقات، فلم ير في الجامعة سوى مجرد قطاع من القطاع الصناعي والتقني البحت الذي يجب عليه الاعتناء ببناء الطالب المنتج فقط، وليس الطالب المثقف المبدع في المجتمع. ربما يعود سبب فشل سياسة التحديث - يقول غريد - إلى هذه الإشكالات^(٦).

على الرغم من جدارة ووجاهة هذا التحليل، وعمق توصيفه وتشخيصه لوجوه الطلبة الذين جسّدوا الجامعة ما بين سنة ١٩٦٠ وسنة ٢٠٠٠، إلا أن الكاتب لم يذكر لنا كيف ولماذا تحولت النخب الكلاسيكية بعد انسحابها من الجامعة، وتركها لمشروع المجتمع الحداثي الذي كانت تناقض وتناضل من أجله، إلى نخب صالونات وفنادق ومواقع، فابتعدت بذلك كثيراً عن المجتمع وعن همومه، واكتفت بالتنظير والتسطير الفوقي والإطلال عليه من فوق شرفات الأيديولوجية، التي لا يفهم الكثير من أفراد المجتمع معانيها ولا مراميها!

لكن في المقابل نساءل، لماذا تساوق أجيال الطلبة المتعاقبون على الجامعة بمن فيهم بعض الفرنكوفونيين وتناغموا مع أطروحات الطالب الأغلبية الذي «كدح» وتلاحم مع عموم الطلبة، وهو يواجه معهم مطالب الحياة الجامعية وبؤس شروطها المادية والمعنوية؛ هذا بغض

(٦) حول هذا الموضوع والمفاهيم المدرجة أعلاه، انظر: (Guerid, 2007).

النظر عن طرحة الشعبوي وتصرفه الانفعالي؟ ثم ما هي حصة الطرفين من المسؤولية في إفراغ الجامعة من محتواها العلمي والكوني؟ أليس الهوس بالأدلجة والترسيخ العقائدي الذي راهن عليه الغريمان لعقود طويلة، من أجل تحقيق (فتوحات طوباوية غير واقعية)، وهذا على حساب الالتفات والانكباب على الشروط الملموسة التي تحقق النهوض الحقيقي والاجتهاد في ابتكار عقد جديد في ما بعد الاستقلال، يسمح لكل بالعيش معاً بشكل متسامح ومتعاون، بدلاً من الممارسة الإقصائية التي اتبعتها طرف ضد الطرف الآخر؟

أليست هذه هي مبادئ التمدن والتحضر، التي كان يمكن للجامعة أن تؤدي فيها دوراً رائداً ومؤسساً؟ أذكر هذا ليس من باب جلد الذات أو مناصرة فريق ضد فريق آخر. فهذا ليس شأنًا علمياً ولا تأملاً أكاديمياً، إنما أذكر ذلك من باب التحليل والتفكير؛ وأيضاً هي دعوة لإعادة التقييم والاستفادة من التجارب الحاصلة، وإلا فكيف يمكننا تفسير تعرض النخب الجامعية في فترة التسعينيات إلى القمع وإلى الاغتيال والتهميش مثلما سبق ورأينا؟ أليس ذلك نوعاً من العقاب المجتمعي لهذه المؤسسة، التي فشلت في بلورة ما يسمح لكل أن يحيا وفق قناعاته بشكل ديمقراطي تداولي يضبط فيه التمايز، في ما بين الحيز العام والحيز الخاص بشكل مفكر فيه جيداً؟

إن التوصيفات المختلفة للأشكال الطلبة، المفروزة أساساً من أنماط ذهنية التسيير وتنظيم المجال الجامعي هي في الحقيقة، واجهة لإشكالات تعتمل في العمق، تعبر عن كفايات انقسامية و«تجزئية» في تداول المكان وتحقيق الاعتراف فيه، يمكن لهذه المسألة أن تتضح أكثر عندما تكون الجامعة مسرحاً لتناحر السياسي.

سادساً: الجامعة الجزائرية بوتقة للصراعات السياسية

لم يكن يدور في خلد صانع القرار في الجزائر سنة ١٩٨٠ - ١٩٨٨، سوى الانشغال بمسألة التعريب وجزارة الجامعة، فبعد لذلك الندوات والملتقيات الوطنية التي غالباً ما شهدت اختلافاً وتناحراً أيديولوجياً حاداً بين الجناح الفرنكوفوني والجناح العروبي. إن منح الأولوية لمثل هذه المسألة غالباً ما كان يفوّت الفرصة، على مدارس المصاعب الحقيقية التي كانت تعرفها الجامعة في وقتها.

إن حرف الاتجاه نحو ما هو ذاتي ومشاعري، على حساب ما هو موضوعي وواقعي وتناول الموضوع بشكل تصنيفي واستقطابي وليس بشكل تكاملي وبنائي، لأمرٌ يعبر عن عجز في مواجهة المشاكل العالقة ذات الطابع المادي، والتي كانت تحتاج إلى حلول مستعجلة تنظم الحياة التعليمية والشروط الاجتماعية المواكبة لها الخاصة بالجسم الجامعي ككل. مثل هذه الوضعية كانت مدعاة للتشردم والتجزئة والانقسام على أساس هوياتي وأيديولوجي انبنت عليه اصطفايات واستقطابات دارت عليها رحى الجامعة ككل. بناءً على هذا الطرح نسأل كيف ترجم ذلك على أرض الجامعة؟ ومن هم رواد المشهد الانقسامي؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات لا بد من ذكر، أن الشحن العقائدي بمختلف مشاربه ومذاهبه الذي كانت الجامعة مسرحاً ومخبراً له بامتياز، لم يكن ينتج مقولاته النضالية بمنأى عن المكونات الأيديولوجية والفكرية التي كانت موجودة في السلطة؛ فالتوجهات الوطنية والإسلامية والاشتراكية والديمقراطية، كلها عناصر عبّر عنها الخطاب الرسمي السياسي ولم يتنكر لها أو حتى استغريها، فأين يكمن الاختلاف إذن؟ ولماذا الانقسام ما دام الكل متفقاً ولم يختلف ويتضارب على الرمزيات نفسها؟ نعتقد أن منشأ الشرخ يعود بالأساس إلى استعمال المواقع والمشروعات، أي بمعنى آخر؛ أنه مثلما استعملت السلطة الشرعية الثورية، فقد استعمل الإسلاميون من جهتهم شرعية المساجد، واستعمل الطلبة الجامعيون، على اختلاف مشاربهم، أيضاً مجال الجامعة في إثبات مشروعيتهم.

الكل إذن يبحث عن مشروعية ينتزع من خلالها حقاً، كان قد احتكر من قبل السلطة وذلك بحجة سياسة التأميمات التي شملت كل المنافع المادية والرمزية. ضمن هذا السياق يمكننا قراءة وتحليل مجرى الأحداث التي ميزت الجامعة في الفترات السابقة، وعندئذ يمكننا تعزيز افتراضنا بالقول، إن الحق في المكانات كرس ابتداءً من الحق في المكان، فالجامعة كعتاد مادي وما له من بريق من شأنه أن يشجع ويحفز ويدفع برواده، نحو هذا المشهد السياسي لذلك جلب هذا القطاع إليه، اهتمام المسؤولين وصانعي القرار بحيث تعاطوا مع انشغالاته وهمومه بغض النظر عن المخرجات المترتبة على هذا التفاعل، هذا على الأقل ما تبدى به المشهد في العقد الثامن من القرن المنصرم.

يمكننا القول، تفصيلاً لهذا الموضوع؛ إن الجامعة الجزائرية، في ثمانينيات القرن الماضي كانت ساحة للتناحر السياسي والتنافر الأيديولوجي بامتياز، بين السلطة والطلبة من جهة، وبين الفصائل الطلابية المختلفة التي كانت تموج بها أرض الجامعة من جهة أخرى. فالوطنيون العروبيون والإسلاميون على اختلاف أجنتهم، والفرنكوفونيون وكذا الأمازيغيون والشيوعيون، كانوا جميعهم يشكلون العناصر الأساسية التي يتغذى منها الحراك اليومي في الجامعة، لكن لا يمكننا فهم ذلك بمنأى عن الشروط المادية والسياسية التي كانت تحكم الوضع آنذاك. يمكن لنا أن نستشهد هنا بصورة المشهد القائم في تلك الفترة، حيث يصف لنا الكاتب عيسى قادري حالة الأحياء الجامعية، ووضع الطلبة وظروفهم المادية المزرية التي كانت تغذي حالة الاستياء آنذاك قائلاً: «كانت الأحياء الجامعية في الثمانينيات تنهار بسبب الاكتظاظ حيث كان يتجمع داخل الحجرة الواحدة، التي لا تتجاوز مساحتها بضعة عشرات من الأمتار خمسة إلى ستة طلبة، تنقصهم بداخلها التدفئة وندرة الماء الصالح لشرب، هذا إن وجد، أما الوجبات الغذائية بالمطعم الجامعي ذي الطوابير الطويلة واللامنتهية، فلا تشبه بحال الأغذية الصالحة والمتوازنة، وكذا النشاطات الثقافية فكانت منعقدة داخل الأحياء الجامعية (...)». إن الطلبة في تلك الفترة لا يختلفون في شيء عن الشباب العاطل، بل على العكس من ذلك هم بائسون لا ينتظرون شيئاً من المستقبل؛ لذلك نجدهم يشتغلون في السوق السوداء حيث تحولوا شيئاً فشيئاً إلى طلبة يسافرون نحو الخارج، من أجل العمل في التجارة غير الرسمية (البزنس)» (Kadri, 1993: 9-74).

انتهجت السلطة، بالموازاة مع هذا الوضع، سياسة قمعية تجاه الحركات السياسية الطلابية، فحلت الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين (U.N.E.A) ودفعت بجموع الطلبة نحو العمل التطوعي وذلك في إطار الثورة الزراعية. هذه العملية، وإن كان قد كتب لها بعض النجاح نسبياً، إلا إنها مع بداية سنة ١٩٩٧ انتابها الشرخ والانقسام مجدداً بين «الطلبة المستقلين» والطلبة المقربين من السلطة ومن دوائرها من جهة، وبين الطلبة «المعربين» و«متطوعي الثورة الزراعية» التابعين لحزب الطلبة الاشتراكية (P.A.G.S) من جهة أخرى، (الفروق لم تكن جد واضحة بين الفصيلين الأخيرين)، في الوقت ذاته انعقد المؤتمر الأول للشبيبة، الذي تمخض عنه ميلاد جديد للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (U.N.J.A) حيث عقد الأخير مؤتمره سنة ١٩٧٩.

كان الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية يمثل اليد الطولى للسلطة داخل الجامعة، ما جعلها تبتعد عن الظروف الصعبة الحقيقية، التي كان يتخبط فيها الطلبة من جراء النقص الخدمي والتقني، بل كثيراً ما كان الاتحاد يعمل على تطويق الإضرابات ورفض الاحتجاجات التي تظهر على أرض الواقع بسبب الاحتقان والتذمر الناجمين عن السياسة الديماغوجية المتبعة من قبل الإدارة الوصية على حل الأزمات، وفشلها في تحقيق ما قطعت به من وعود مطلوبة. لقد أصبح الاتحاد في نظر الطلبة يمثل الوجه الآخر للسلطة في الجامعة لذلك كانت محل اتهام وانتقاد دائمين بسبب سياسته الوصولية. في الجانب الآخر، كانت الاحتجاجات التي يقودها حزب الطلبة الاشتراكية في الجامعة متواصلة، لكن دون أن تصل أصدائها إلى السلطة، التي عمدت إلى حرف مسارها فدقت إسفيناً بين المحتجين اليساريين وبين الطرف المعرب الذي كان يعرف تنامياً لافتاً.

ما بين سنتي ١٩٧٦ - ١٩٧٧ عرفت جامعة الجزائر إضراباً قوياً، انطلق من قسم علم النفس فتمخض عنه تشكيل تنظيمات مستقلة، ترجمت في صورة تنسيقيات حاولت أن تأخذ صبغة وطنية إلا أنها لم تفلح في ذلك بسبب قمعها من قبل السلطة. للسبب ذاته تأجل الصراع لمدة ليست بالقصيرة، حيث كان ينبغي انتظار مدة ثلاث سنوات حتى تأتي لحظة «الربيع البربري» (في شهر آذار/مارس سنة ١٩٨٠)، فتنامت الاحتجاجات وتطورت وتعاضدت مع ما كان يجري في عاصمة البلاد. لقد نشأ عن هذا الوضع الجديد الجمعيات ذات الطابع الثقافي والسياسي؛ نذكر منها على سبيل المثال الحركة الثقافية البربرية (M.C.B) التي جمعت في صفوفها أتباع الاتجاه الماركسي وأصحاب النزعة البربرية والتي يعد أغلب أتباعها من سكان ولاية تيزي وزو وبجاية وضواحيها. وإذا ما أردنا تلخيص المطالب الأساسية للحركة، فيمكننا القول في جملة واحدة، إنها تتمثل بالدفاع عن الثقافة والهوية الأمازيغية، ذلك أن أتباع هذا التيار لطالما شعروا بالتهميش والإقصاء من قبل السلطة ومن سياستها الأحادية؛ لذلك انتدبت هذه الحركة نفسها لمعارضة السلطة التي مجدت اللغة العربية ولم تعترف بالأمازيغية، وكذلك معارضة الإسلاميين الرافضين للعرقية والحاملين لشعار «الدولة الدينية»، أو هكذا يصفهم خصومهم من هذا التيار.

فنكاية بهذا وذاك عمد أفراد التيار البربري، إلى التواصل والتحدث فيما بينهم حصرياً باللغة الفرنسية وباللغة الأمازيغية، - التي لم يكن قد اعترف بها دستورياً بعد - إضافة إلى

تناولهم للطعام في وضع النهار أثناء شهر الصيام، وهو ما جعلهم يصطدمون مباشرة بشباب طلبة التيار الإسلامي، مثلما شهدت على ذلك أحداث جامعة بن عكنون وراح ضحيتها أحد الطلبة. في السياق ذاته، جرت أحداث مماثلة سنة ١٩٨٢، حيث عرفت الجامعة المركزية بالعاصمة مشادات عنيفة في ما بين الإسلاميين والطلبة اليساريين والفرنكوفونيين، امتدت شرارتها إلى الأحياء الجامعية في شكل اصطدام في ما بين لجان الأحياء المختلفة.

لقد تحول المعربون الإسلاميون الذين كان جل نشاطهم، مرتكزاً على العمل الدعوي والعمل التربوي داخل الجامعة وغرف الإقامات والمخيمات الصيفية والمصليات، إلى العمل المنظم، وخصوصاً عقب الإضراب العام سنة ١٩٧٩، والمسيرة الضخمة التي قادوها في الجامعة المركزية، حيث أعلنوا عن أنفسهم كقوة كاسحة لا يمكن تجاوزها، بالأخص مع أحداث جامعة بن عكنون سنة ١٩٨٢، إذ كشفت قوة هذا التيار الحقيقية الذي لم تكن ملامحه واضحة في البداية ولا اتجاهاته ولا أجنته متميزة بشكل بائن ومحدد، حيث كان يجمع في صفوفه مختلف التيارات التي كانت تنشط على الساحة الوطنية بشكل غير رسمي، فنجد من بين أتباعه الإخوان المسلمين والسلفيين والجهاديين والجزائريين والتبليغيين والقطبيين. لقد كان فضاء الجامعة يحفل بجميع هؤلاء، حيث تنامت أعدادهم وازداد حجمهم بفضل التحامهم واهتمامهم بتفاصيل الحياة اليومية الخاصة بالطلبة، ولوقوفهم كذلك كجدار صد موحد في وجه التيارات اليسارية والفرنكوفونية.

من أبرز أنشطة هذا التيار، تدخله في الشأن الطلابي العام وامتطاؤه مشروعية «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، التي ترتب عنها تدخلات عنيفة على مستوى الحياة الشخصية، وخصوصاً تلك التي تتعلق بالعلاقات الحرة الحاصلة في ما بين الجنسين. إن النشاط الإسلامي هذا، لم يكن مرحباً به ولا محل إجماع من قبل الفصائل الإسلامية الأخرى؛ فكثيراً ما كان يدان من قبل الاتجاه الإخواني الذي عزل نفسه فيما بعد عن التيارات المتشددة. في سنة ١٩٨٧ أعادت الحركة الطلابية تنظيم نفسها مجدداً بشكل شامل، حيث كانت هذه السنة موعد فارقاً وفاصلاً، في إعادة رسم الخارطة المستقبلية للجامعة والمآلات التي ستكون عليها. تزامن ذلك مع تفجر الوضع الاجتماعي في قسنطينة، حيث دخلت الجامعة فيه بكل ثقلها، فأعلنت عن الإضراب الشامل الذي مس مختلف قطاعاتها، وخصوصاً بعد إعلان وزارة التربية العليا إعادة النظر في شروط التوظيف. أدى كل ذلك إلى توحيد مؤقت جمع مختلف الفصائل الطلابية.

لقد تمخض عن هذا السياق الجديد، ظهور «لجان مستقلة» منافسة للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية (U.N.J.A) ولـ (B.N.E) الذي قام على أنقاض اللجنة الطلابية الوطنية (C.N.E)، ففي شهر كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها، عقدت التنسيقيات الجهوية الخاصة «باللجان المستقلة» اجتماعاً في العاصمة وأعلنت عن تكوين مكتب وطني لها. هذه الحركة المستقلة، وإن لم تحظ بالاعتراف الرسمي من قبل الإدارة، إلا أنها كانت في حوار متصل غير معلن مع السلطات الوصية. لقد عقدت التنسيقيات الوطنية بين سنتي ١٩٨٧ - ١٩٨٩ خمسة عشر اجتماعاً، تمخض عنه ميلاد النقابة الوطنية للطلبة الجزائريين المستقلة والديمقراطية (S.N.E.A.A.D) والاتحاد الطلابي الحر (U.G.E.L) الممثل الرسمي

لجماعة الإخوان المسلمين في الجامعة. عدا هذه المكونات التي كانت تطبع المشهد الجامعي آنذاك، فإن واقع الجامعة عقب هذا التاريخ هو واقع نقابي، يقتسم جبهته التقدميون اليساريون والإسلاميون العربون، إلى جانب بعض المجموعات المهشمة كالتروتسكيين وأتباع حزب جبهة التحرير الوطني وبعض أتباع جماعة الدعوة والتبليغ.

بعد عقود من الغليان والاتجاه نحو التغير الجذري، الذي شهدته الساحة السياسية، وخصوصاً مع بداية الألفية، أصبح خصوم المشهد الجامعي اليوم، جزءاً من ائتلاف السلطة الحاكمة، فانخفضت حرارة الصراع وتوجيه السهام نحو المسؤولين، وانقلبت ممثلات الطلبة من أدوات إدانة السلطة وسياستها المضادة للانفتاح على المجال العمومي، الضروري لبناء حياة ديمقراطية تداولية إلى جمعيات ممجدة وداعمة للخطاب السياسي الرسمي، فلا حديث عن سياسة معارضة اليوم أو ردود احتجاجية تدخل في هذا الإطار؛ هذا بغض النظر عن جامعات منطقة القبائل التي لا تزال تشكل استثناء نسبياً إلى يومنا الحالي. لقد حددت المنظمات الطلابية اليوم سقفها عند حدود الحاجات المطالبة الجزئية، فلم تعد مثلما كانت عليه من ذي قبل. إننا اليوم أمام فاعلين جدد، علاقتهم بالجامعة ليست طموحة جداً، فالعصر ليس عصر «أمثلة النخب العارفة» المعوّل عليها في قيادة قاطرة المجتمع. لقد حُيِّدت الجامعة كما من ذي قبل في العشرية الأخيرة عن أداء أي دور مجتمعي أو تنموي، فعهد إليها تكريس الرتابة وتجميد الوضع والاكتفاء بإنتاج الشهادات على حساب النوعية. إنه عصر التصحر المعرفي والإبداعي الذي يطبق على الجامعة اليوم.

المراجع

- الصادقي، سعيد (٢٠٠٨). «الجامعات العربية وجودة البحث العلمي: قراءة في المعايير العالمية». *المستقبل العربي*: السنة ٢٠، العدد ٣٥٠، نيسان/أبريل.
- Benboune, Mahfoud (2000). *Education culture et développement en Algérie: Bilan et perspectives du système éducatif*. Algérie: Marinoor-Enag.
- Derguini, Arezki (2007). «Vers quelle cohérence et quelle différenciation du système de l'enseignement.» *Les Cahiers du CREAD*: no. 77.
- Ghalemallah, Mohamed (2007). «L'Université algérienne, genèse des contraintes structurelles, conditions pour une mise à niveau.» *Les Cahiers du CREAD*: no. 77.
- Guerid, Djamel (2007). *L'Exception Algérienne, la modernisation à l'épreuve de la société*. Alger: Edition de Casbah
- Kadri, Aïssa (1993). «Le Système de l'enseignement supérieur algérien dans la décennie 80, les réformes dans la réforme des contournements avortés.» *La Revue Naqd*: no. 5, avril-août.
- Lannoy, Pierre (1996). *Le Village Périphérique, un autre visage de la banlieue, spatialisation du quotidien et représentations sociales*. Paris: Edition L'Harmattan.